الفصل السابع

الدوائر الخلدونية للنظام الاقتصادي الإسلامي الرشيد وبعض التعقيبات المستنبطة

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- نموذجي الموبذان وأنوشروان
- الفساد، جرثومة الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعاصرة

الفصل السابع

الدوائر الخلدونية للنظام الاقتصادي الإسلامي الرشيد وبعض التعقيبات المستنبطة

مقدمة

قدم ابن خلدون في كتابه الفريد الشامل للكثير من المواضيع الطريفة الهامة، نموذجين توضيحيين لأهم العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار من أجل ضمان تطبيق نظام صحيح للدولة. وقد عرض تلك العوامل بحيث توحي للقارئ بأنها عوامل مترابطة، يؤدى كل منا إلى تحقق الآخر ويكون سببا لذلك، بحيث تنتهي العوامل في كل مرة إلى ما يبدأ به. وذلك ما جعلنا نعرض ما قاله في شكل دائرتين تمثل كل منهما أحد النموذجين اللذان أوضحهما ابن خلدون، حيث أخذ هذان النموذجين عن عالمين سابقين له أحدهما يدعى "الموبذان بهرام بن بهرام"، والآخر هو "أنوشروان" (عن المؤرخ المسعودى)، وذلك ما يوضح اختلاط الثقافات آنذاك بما يتفق مع قواعد الشريعة الغراء.

نموذجي الموبذان وأنوشروان:

أولا، نموذج الموبذان بهرام بن بهرام:

يوضح ذلك النموذج: "أن الملك لا يتم عزله إلا بالشريعة، ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب، وجعل له قيما وهو الملك".

وبناء على النموذج السابق المذكور والذي يوضحه الشكل رقم (7-1) الموضح تاليه، يمكن القول بأن أهم عناصر قوامة أو نظام اقتصادي سياسي ناجح ورشيد يمكن أن يقام في أي دولة يجب أن يقوم على الركائز التالية:

تم إعداد الشكل بواسطة المؤلفة

المصدر مقدمة ابن خلدون ص 30.

1- وجود ملك يحكم البلاد، وذلك عكس ما تنادى به بعض المذاهب المعاصرة الداعية للفوضى وللثورة على الحكام والقضاء على سلطانهم مثل المذهب الماركسي الذي قال فيه ماركس قولته الشهيرة: "يا عمال العالم اتحدوا وزلزلوا حكامكم"!!!

2- غير أن الملك لابد أن يطبق الشريعة، وأن يجعلها منهجا رئيسيا له في حكمه للبلاد، وهو ما يؤكد مدى احترام الدين آنذاك والتخلي عن شعارات العصر التي تنادى بفصل الدين عن العلم وعن أمور الحياة الدنيوية بالكامل، وإن لزم فيطوع الدين للدنيا!!!

3- ويؤكد النموذج المذكور على دور الملك الجوهري في ضمان تطبيق الشريعة، وبدون فعالية القيام بذلك الدور، فلا تطبق كما يجب أن يكون.

4- وعلى الرغم من عظم دور الملك ومن جوهرية مسئوليته في تطبيق الشريعة من أجل حكم رشيد، إلا أن النموذج يؤكد على أهمية البطانة أو الحاشية التي تعمل معه وتدعمه بالرأي والمشورة والإشراف على التنفيذ ثم التنفيذ الفعلي لأهداف النظام، وقد أشير لتلك البطانة بلفظ محدد ذي مغزى وهو الرجال.. فوقتها لم يتم التحدث عن وجوب قيام النساء بتقلد المناصب المرتبطة بالحكم ومتعلقاته.، وقد يقصد بالرجال كصفة يفترض ضمنا نزاهتها وتحليها بالمثاليات.

5- ولكن حتى يتوافر هؤلاء الرجال بصفاتهم الرشيدة المأمولة لابد من توافر المال الكافي لتوفير احتياجاتهم ومتطلبات المهام المنوطة إليهم بها. وهذا العنصر هو ما يقابله بلغة العصر الحديث الموازنة العامة للدولة.

6- ولكي يتوافر هذا المال، لابد من العمل البناء الفاعل الذي يمكن أن يضخ بالمنافع وهو ما أطلق عليه في النموذج بلفظ العمارة.

7- وعمليات الإنتاج البناءة تلك، وتوزيع ما يتولد عنها من مال، لن تتم دورتها بنجاح إلا أن كان هناك عدل في توزيع الثمار على المستحقين.

8- والعدل النموذجي هو المشتق والمأخوذ عن تعاليم الله سبحانه وتعالى لأنه العادل الأوحد الذي لديه كل مقومات العدالة واجبة التطبيق بين البشر.

9- وينتهي النموذج إلى حيث ما بدأ به، وهو أن المسئول الأول عن تطبيق العدل إلهي المصدر، هو الملك بصفته الحاكم للبلاد والمستخلف على أمور الرعية.

ثانيا، نموذج أنو شروان:

وهو يتشابه مع النموذج السابق في آلية تشغيله الدائرية، أو في الترابط الدائري للعوامل التي سردها بصفتها ركائز لأي نظام رشيد يمكن أن يطبق، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (7-2).

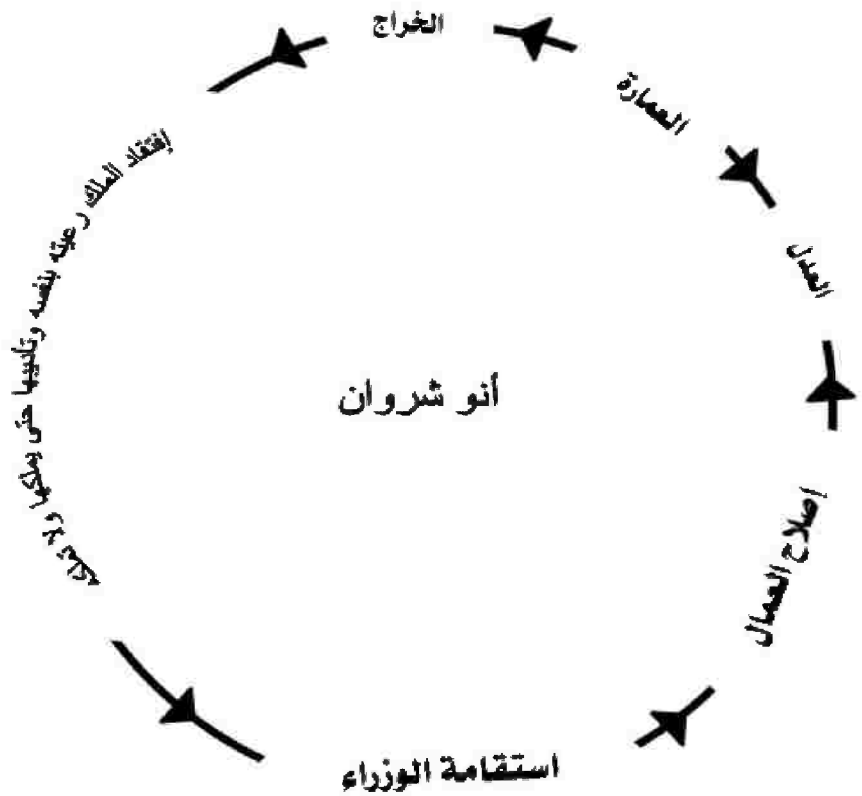

تم إعداد الشكل بواسطة المؤلفة
المصدر مقدمة ابن خلدون ص 30.

ويقول نموذج أنوشروان في النظام الرشيد ومقوماته الواجبة:

"الملك بالجند، والجند بالمال، والمال بالخراج، والخراج بالعمارة، والعمارة بالعدل، والعدل بإصلاح العمال، وإصلاح العمال باستقامة الوزراء، ورأس الكل يتفقد الملك حال رعيته بنفسه واقتداره على تأديبها حتى يملكها ولا تملكه".

وتقوم آليات تشغيل النظام الرشيد على اتباع الآتي:

1- الملك لا يستقر إلا بالجند، باعتبارهم القوة الأمنية اللازمة للمحافظة على أمن النظام والراعي والرعية، وهو ما يطلق عليه بلغة العصر "الجيش" و"الشرطة" أو "قوات الأمن"، تلك الفئات التي تلاقى مقاومة وتربصات شديدة من قبل فوضوي العصر الحديث.

2- ولضمان أداء جيد للقوة الأمنية أو للجند، فلابد من توافر المال اللازم لتوفير السلاح والمستلزمات الأخرى الضرورية لإعداد الجندي الكفء ولتوفير وسائل الأمن المطلوبة.

3- وأهم مصدر للمال أو التمويل اللازم – بلغة العصر – هو الخراج الذي يسمى بلغة العصر الضرائب.

4- ولتوفير القدر الكافي من الخراج (أو من حصيلة الضرائب الكافية لتمويل الاحتياجات الأمنية المذكورة) لابد من العمارة وهى "التنمية" بلغة العصر الحديث.

5- ولن تفعل ثمار العمارة المتحققة إلا بالعدل أي بعدالة توزيع مكاسبها على مستحقيها والمحتاجين إليها.

6- وقوام تحقق العدل وأساس ضمانه هو إصلاح العمال ويقابله بلغة العصر إصلاح الفساد الإداري والمهني وتجنب الجرائم الاقتصادية كالرشوة والتزوير والاختلاس وعدم الإتقان في أداء المهام الموكلة إلى كل فرد.. الخ.

7- وقوام إصلاح أحوال العمال هو استقامة الوزراء ففاقد الشيء لا يعطيه، واستقامة العمال لابد أن يسبق تحققها استقامة من يديرهم من الكبار وهم طبقة الوزراء، وأن تنتفي الجرائم الاقتصادية والمهنية المذكورة عنهم من باب أولى.

8- وكشرط أساسي لاستقامة الجميع أن تتحقق الاستقامة والتوجيه الرشيد للملك

نفسه، وأن يتمتع بشخصية قوية حاسمة يتمكن بها من أن يملك زمام الأمور كلها بحيث يستطيع عقاب المنحرف وتأديب الرعية وتوجيههم لما فيه صلاح البلاد والعباد، وبحيث لا يسمح لأحد بالتطاول عليه فتنهار ركائز بناء الدولة التي تقوم على الملك بصفاته. وكل هذا بشرط جوهري أن ينزل الملك بين الرعية ويقوم بتفقد أحوالهم بنفسه، وذلك مثلما كان عمر بن الخطاب يفعل.

ويتضح من النموذجين السابقين أن الشريعة كانت تمثل النواة المشتركة التي تهم أي مفكر عند وضع مقترحه للنظام الرشيد للدولة، كما كان لابد من وجود شخص واحد مسئول عن أحوال الرعية وعن ضمان تطبيق الشريعة الإلهية بضوابطها الصحيحة.، واعتبرت العمارة التي تناظر مصطلح التنمية بمدلولها المعاصر هي المنهج الاقتصادي الجوهري الذي يتيح التنفيذ الفعلي والفعال لآليات العمارة أو التنمية بعناصرها وبأهدافها المخطط لها مسبقا، واعتبر العدل هو المناخ الأخلاقي الذي يضمن سير العملية الاعمارية أو التنموية بشكلها المقبول، بحيث ينتفع بثمارها الجميع، كما اعتبر المال وسيلة ضرورية وتحفيزية لاستكمال العملية الاعمارية ودعم الحاكم في أداء مسئوليته على أكمل وجه (والمال هو الذي نطلق عليه في عصرنا الموارد المالية أو الإيرادية والذي يمكن أن نضيف إليه الأجهزة والمعدات والأثاثات وغيرها من العناصر المادية). وفى النموذجين تم أيضاً إدخال العنصر البشرى كركيزة أساسية للنظام الرشيد للدولة، لكن اختلفت الإشارة إلى ذلك العنصر بألفاظ مختلفة، ففي نموذج الموبذان بهرام ذكرت لفظا بالرجال، بينما وفق أنوشروان بعرض أكثر دقة وأفضل دلالة تعريفية تصنيفية حيث عرض صنفين من الموارد البشرية وهما الجند (الجيش والشرطة في عصرنا الحديث، إشارة إلى القوة المسئولة عن الحفاظ عن الأمن الداخلي والخارجي للبلاد)، والعمال (القوة الإنتاجية التي تدرج في العصر الحديث بذات صفتها ومسماها، في مجموعة العناصر الأساسية للإنتاج). كما تميز نموذج أنوشروان أيضاً بإضافة الخراج الذي يمثل الوعاء التمويلي الرئيسي اللازم توافره في أي نظام اقتصادي (والذي يقابله باللغة الاقتصادية المعاصرة مصطلح الضرائب).

ومن العناصر الوجيهة التي تم التعرض لها في نموذج أنوشروان، الصفة التي يجب

أن تكون عليها بطانة أو حاضية الحاكم وهم الوزراء على وجه أخص وهى "الاستقامة"، خاصة مع انتشار الفساد بكل أنواعه في عصرنا الحديث على الرغم من تعدد الجهات الرقابية والقوانين الرادعة لتلك المشكلة الكؤود المعرقلة لانجاز أهداف الاعمار وشرط العدالة وتطبيق الشريعة بحقها.

الفساد، جرثومة الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعاصرة

يعتبر الفساد من أخطر المدمرات للعلاقات، وللمنجزات، وللثمار ولأي مخططات تهدف إلى التنمية والاعمار والتقدم الصحيح، وبه تهدر الطاقات الحقيقة لصالح الأدنى مهارة وخبرة ومعرفة. وقد وردت كلمة الفساد في كثير من الآيات التي تنفر منها وتحذر من آثارها المدمرة، والتي يمكن من خلالها التعرف على بعض أنواع الفساد واجبة البدء بالمقاومة الحاسمة.

ويقصد بالفساد لغة: العطب، والخلل الذي يتناقض مع الهدف الاقتصادي الأول وهو التوازن، وهو من الأمور المحرمة شرعا لما يتضمنه من أضرار شاملة للنفس وللغير، للعقيدة، وللمادة، هو بحق آفة لا خير فيها أبدا.

ولقد تم تناول ذلك المصطلح وتحليل أبعاده في الكثير من الدراسات والأبحاث والمؤلفات من مختلف التخصصات شاملة الاقتصادي منها. لكننا نفضل البدء بعرض بعض الآيات الكريمة التي توضح لنا أنواع الفساد وآثاره كما أرشدنا الخالق عز وجل كبادرة أساسية تبنى بعدها مواضيع البشر كما يحدث في دنياهم:

- **الفساد المخادع المدمر** ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ۝٩ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ۝١٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ۝١١ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ۝١٢ ﴾ (البقرة 9-12). ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ۝٢٠٤ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ

وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ (البقرة 204- 205).

- **هوى البشر وتغليبه على توجيه الخالق فساد مدمر لكل شيء:** ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾ (المؤمنون: 71).
- **الإخلال بحقوق الغير فساد اقتصادي محرم:** ﴿ وَيَٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (هود: 85).

والواقع أن أنواع الفساد يصعب حصرها أو تصنيفها، لكن يمكن أن نقول إنه يحدث على جميع المستويات الفردي والمؤسسي، والمجتمعي والقومي والدولي.. ومن بعض أشكاله الشائعة الرشوة، والتزوير، والاحتكار، والاختلاس، والسرقة والاحتيال، وعدم الشفافية والتضليل المتعمد في البيانات المرتبطة بالأعمال والحرف والمعاملات المشتركة، والمعاملات الخفية التي تحدث فيما يطلق عليه بالاقتصاد الموازى أو القطاع غير الرسمي، والسوق السوداء التي يتم من خلالها معاملات مرفوضة شرعا وقانونا، والتطفيف في الموازين، وبيع الغرر، والمحسوبية، والهدايا والاحتفالات اللامبررة كرشوة مقننة، وغسيل الأموال، والمعاملات الربوية، والتهرب الضريبي، ونهب المال العام، وعدم الوفاء بالعقود، وخيانة الكلمة والأمانة، والإشاعات المغرضة، والجاسوسية الاقتصادية وإزهاق الأرواح، وقطع الطرق.. الخ. وكلها حرمها الإسلام بنصوص قطعية كثيرة، وفرض عليها عقوبات رادعة تبلغ في شدتها إلى فرض حد الحرابة خاصة أن تسبب الفساد في الإخلال بالأمن العام.

ومن أسباب الفساد التي وردت في الفكر الإسلامي: ضعف الإيمان وانعدام المحاسبة الذاتية، ضعف الرقابة، وانخفاض أداء الأجهزة الرقابية، وعدم سن وتطبيق القوانين التعريفية للفساد والمتضمنة للأحكام الرادعة بشأنه بناء على قواعد شرعية منضبطة، وغياب القدوة من كبار المسئولين، وضعف الوازع الديني العام نتيجة لإهمال تعريف الناس به داخل الأروقة التعليمية، ومن خلال القنوات الإعلامية المنتشرة، والجشع والطمع، وتفكك العلاقات الأسرية والمجتمعية.... وزاد من الطين بلة، انتشار شبكات

التواصل الاجتماعي التي انتشر من خلالها أنواع مستحدثة عالية المهارة في مجال الفساد الالكتروني غير المسبوق وانتشرت معه أشكالا بالغة القبح كالفساد الأخلاقي المرتبط بالإدمان والجنس والشذوذ والانبهار بالمظاهر التقدمية للدول المتقدمة التي لا سقف أخلاقي لها ولا حدود، والتي أصبحت تعتبر الحريات مبدأها وغايتها ويعتبرها الكثيرون مؤشر تحضر يجب تعميمه على العالم أجمع مع إنه يمثل حالة انفلات ستدور بقبح عواقبها على سكان الأرض أجمعين.

ولقد ذخرت الكتابات المعاصرة بالعديد من الحلول والمعالجات لكنها جميعا باءت بالفشل الذريع بدليل أن الفساد وظاهره أصبح يتفشى بتشعبات أكثر وبمعدلات أكثر وبين شرائح أكبر من البشر. وذلك لأن تلك الحلول لم تراعى فيها الضوابط الشرعية ولا الأخلاقية المنضبطة الصحيحة. ومن الأمثلة على تلك الإجراءات المعاصرة، الحوكمة، والمحاسبة، والمساءلة، والمتابعة القانونية، وإنشاء هيئات رقابية متخصصة مثل هيئة النيابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وتشكيل لجان قومية لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئات داعمة مؤخرة لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئات دولية لمكافحة الفساد مثل منظمة الشفافية الدولية التي أنشئت في عام 1995 واتفق على أن يكون مقرها الرئيسي بألمانيا، وتقررت إجراءات كثيرة ضج المفسدين مثل توقيع الغرامات وفرض أحكام أخرى قضائية كالحبس والحجز على الممتلكات والتشهير الإعلامي وإعلان الإفلاس وتجميد الأرصدة، وغيره، لكن للأسف أن الفاسدين الذين تكتظ جيوبهم بالنقود الحرام التي لا يعرفون لها قيمة لأنها فعلا صفرية القيمة، فهم يبعثرون الكثير منها على المفسدين أمثالهم من المتواجدين في أروقة الأماكن المفترض أنها أعدت لمحاكمة المفسدين ولتهذيب وإصلاح المنحرفين وردعهم، وبالتالي يصبح دور مثل تلك الإجراءات والأجهزة هشة شبه عقيمة، وذلك نتيجة لغياب الوازع الديني والأخلاقي وتجاهل الحساب الأخروي المخلد. فأين هذا من نظام الحسبة ونظام من أين لك هذا الذي اشتهر عمر بن الخطاب بتطبيقه بمهارة وإتقان شديدين من خلال جهاز رقابي صارم يقوم بنفسه على متابعته وتقييمه؟!!

والواقع أن الفساد له آثار سلبية بالغة التعدد والتشابك مما يجهله جرثومة وبائية تهدد المجتمع الذي يهمل في علاجه بالانهيار بدءا بالانهيار الأخلاقي وانتهاء بالانهيار الاقتصادي

المدمر لكل شيء. ومن الأمثلة على تلك الآثار، انتشار الأزمات الاقتصادية العالمية بشكل مستمر، انتشار الصراعات الوحشية بين الفرادى والجماعات والدول من اجل نهب ممتلكات الآخرين والاستزادة من الممتلكات الذاتية، واتساع رقعة الفقر وتكاثر أعداد الفقراء بأحوال وبأشكال أكثر تنوعا بكثير عن ذي قبل، واتساع الفجوة بين كثرة ضخمة من فقراء، وقلة نادرة من أثرياء يتمتعون بالنصيب الأكبر من موارد الأرض وثمار كعكات التنمية والصراعات الاقتصادية والسياسية وغيرها، وبدأت الطبقة المتوسطة في التلاشي التام لتلحق بركب الفقراء من الغاطسين في بحور الفقر والجوع والمرض وبؤس الإحباطات المتكررة، كما تم وصفهم في نظرية قارب النجاة سالفة الذكر.

وعلى ذكر كلمة الغاطسين، نود أن نخرج من تلك الصورة القاتمة قليلا، لنذكر طرفة عرفناها من خلال استقراء مقدمة ابن خلدون، حيث ذكر ابن خالدون نقلا عن المؤرخ المسعودي أن الإسكندر أثناء محاولته لبناء الإسكندرية، واجه مقاومات معرقلة من دواب البحر، فاستخدم تابوت الخشب وفى باطنه صندوق الزجاج، وغاص فيه إلى قاع البحر حتى كتب صور تلك الدواب الشيطانية التي رآها، وعمل تماثيل لها من أجساد معدنية".

وقتها، اعتبر ابن خلدون ما ذكره المؤرخ المسعودي هو من قبيل الخرافة المستحيلة مبررا عدم تصديقه بأنه من المستحيل أن يوجد من يعرض نفسه للهلاك بهذا الشكل..

ترى، ماذا كان ابن خلدون سيفعل لو عاش في أيامنا هذه التي انتشرت فيها الغواصات الضخمة بالغة التعقيدات التقنية والاستخدامية ومنها غواصات حربية شديدة المراس، وماذا كان سيقول لو شاهد عمليات غزو الفضاء التي تسعى إلى نقل المعايش الآدمية من الأرض إلى كواكبه السابحة فيه؟!

وبتلك المعلومة الطريفة، ننهى الفصل، بل والكتاب كله، آملين أن يكون قد تم تقديم بعض الخطوات الإضافية على طريق العلم النافع اقتصادي التخصص والتوجه والصفة..

لكن قبل أن نختم ونستودع قراءنا بالخير كله، نود التأكيد في النهاية على أن العلم

كله من الله، وأن العلم هو رزق كأي رزق إلهي غير محدود يعطيه الله لمن يشاء من البشر كعطاء متاح لا محدود ولا محظور على أحد "كلا نمد هؤلاء وهؤلاء وما كان عطاء ربك محظورا". وأصل الأشياء والأمور دائما الإباحة إلا ما ورد فيه نص يحرمه..

وبالتالي، فعلينا أن ننهل من كل العلوم والمعارف أينما وجدت وأيا من كان مقدمها، لأنها أن صحت فهي في أصلها إلهية المصدر حتى لو لم يقر ناشرها بهذا أو يدركه أو يعترف به، فقد يريد الله أن يلهمه بالعلم الصحيح ليكون حجة عليه، أو لأن الشخص حتى لو كان غير مسلم أو ملحد صراحة يسعى بجدية للعلم الصحيح مثلما فعل نيوتن وغيره، وبالتالي يتم الهامة بالعلم الصحيح وتسخيره بعد ذلك كوسيلة للتوصيل لذلك العلم للآخرين شاملين بعض المسلمين كسالى لعلهم يشعرون بالخجل من أنفسهم وبتقصيرهم في حق دينهم وخالقهم فيشعرون بالغيرة وينفضون عنهم جهلهم وتواكلهم وتبعيتهم ويعودون إلى سيرة أسلافهم بالطريقة الرشيدة التي يعود بها مع صدقهم النظام الإسلامي الشامل إلى سابق عهده النموذجي القدوة.

وعلينا أن نتذكر دائما ما أراد الله أن يذكرنا به، أن الكون الذي سوف يسأل عنه الإنسان كيف رعاه وتعامل معه وراعى تحمل أمانته بحق، لا يقتصر فقط على البشر كمجتمع دولي، لكنه يذخر أيضاً بمخلوقات أخرى هي أيضاً أمم أمثال أمة البشر، لها نظمها، التي يجب أن نحترمها وأن لا نتسبب في الإخلال بالتوازن المقدر لها من الله الخالق الأعظم.. وعلينا جميعا أن نجعل القرآن هو الدليل المرشد الأول لنا في كل صغيرة وكبيرة من نظم الحياة وبقية النظم الأخرى اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها.. ولنضع دائما نصب أعيننا الآيتين الكريمتين:

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (الأنعام: 38).

﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ ﴾ (الإسراء: 12).